كلمة العدد

إشكالية افتقاد المعايير محاولة لتطوير التجربة الحضارية /العراق

كونياً: لايمكن القبول بفكرة ان الكون مخلوق بلا ناموس للوجود يقوم على نظام دقيق يحكم حركة الكائنات على وفق ذلك نظام ولكل نظام معايير منها (السبب و العلة التي تنتج معلولها)و عقلاً:فان الفوضى واختلال نظام الحياة سببه جريان الامور بلا معايير و بلا ضوابط ومقاييس دقيقة ومدروسة وقابلة للتعديل متى اكتشفنا إن نقصاً ما يكتنفها. فالتصرف البشري على اي مستوى من مستوياته ،لابد ان يخضع من حيث القيمة الانجازية الى مقدمات تقرر صحة و مطلوبية التصرف ،في مثل هذه الوقائع و اذا كان هذا الشرط ،شرط ضرورة لكي يكون سلوك الفرد في اضيق مستوى سلوكاً عقلانياً وصحيحاً و نافعاً فانه في المستويات الارفع كادارة المؤسسة او تدبير المجتمع يبدو اكثر ضرورة ،بل وتزداد ضرورة الحاجة الى المعايير كلما اتسعت دائرة التصرف.

وادارة الدولة هي : الدائرة الاوسع من دوائر التصرف و صناعة القرار هي الاخطر ،بل ان القرار على مستوى الدولة وفي اي مجال من المجالات قد يكون له اثر على بقية المجالات سواء ادركنا ذلك او لم ندركه.

لذلك (معيارية) القرار نفسه و المعيارية في اتخاذ القرار شرط لدوام ادارة الدولة ،و افتقاد المعيارية مقدمة للفوضى و اختلال النظام فالشخص المدبر و الحكيم هو الذي ينطلق من المعايير و الضوابط و المقاييس و الشروط والمقدمات قبل الشروع باي عمل ،وقبل اتخاذ اي قرار .

وكمثال :فان معيار الترقية الوظيفية مرتبط بالخبرة لان الترقية ليست الا مؤشراً لمقدار الخبرة ونوعها ،واذا كانت كذلك فضبط (اكتشاف الخبرة مرتبط بضبط آلية الترقية ،فاذا كانت آليات وشروط ومقدمات الترقية المهنية (الوظيفية) مضبوطة انتهت الى نتائج حقيقية او الى نتائج تقترب من الدقة في مجال تاشير (الخبرة) كماً ونوعاً واذا عرفنا مستوى الخبرة فتكون المهام المناطة بالخبير بمستوى خبرته فلا تناط به مهام

تستلزم خبرة اكثر مما يملك فيقصر اداؤه عن تحقيق الاهداف ،ولا يترك على مهام هو ادنى .

وحينما :يتقرر ذلك فان تكليف الخبير بمهام (مهنية) مع مراعاة (مستوى الخبرة) ونوعها يحتاج ،الى معايير راصدة تضبط كم استطاع هذا الخبير ان يوظف خبرته في تطوير ودفع الانجاز الى الافضل من خلال (معايير تقييم الاجراءات) .

لعل هناك من:ينبري للاشارة الى ان الخبرة لوحدها لاتكفي اذ قد يكون الخبير والمتمرس يحمل هوى او عقيدة او انتماء او ان في نزاهته خلل ما وهذا :في تقديري تحسب مقبول،لايرفض مرة واحدة ولا يقبل مطلقاً،فقبوله مرة واحدة سيؤدي الى ان ((الولاء) سيكون هو المعيار ، والولاء السياسي في الغالب لا يحتاج الى عناء وتحصيل علمي ومهاراتي فقد يتحقق بمجرد اظهار سلوكيات معبرة عنه لاسيما اذا كان الولاء هو الركن الاساس لذلك فان الفحص المثبت عن السيرة الذاتية بطريقة حيادية وموضوعية واحدة من وسائل الضبط ،مع الاحتراز ان المجتمع العراقي قد مر بأزمات كبرى نفسية كحروب السلطة مع الاكراد، وقمع السلطة السابقة للناس لدوافع مركب (الطائفية – السياسية) ، وحصول انشقاقات داخل المكون الديمغرافي الواحد مما خلف ((عداوت وكراهيات وشحناء وكيديات وتحاسد)).. وقيم هابطة كثيرة لذلك لابد من الفحص والتبين في كل صغيرة و كبيرة مما ينقل عن سيرة الشخص وخصاله غير (المهارتية و الخبرة الوظيفية المؤرشفة ضمن تاريخ رسمي علمياً او وظيفياً).

خلاصة القول:

ان اعتماد المعايير في العمل المهني – ضرورة يتسالم على ضرورتها عقلاء البشر مطلقاً ،وهي شرط من شروط التقدم و النهوض بل شرط من شروط استمرار النظام العام ، ولابد ان تصاغ العلاقة على معادلة : ان القدرة على الانجاز مقدمة على الولاء لشخص ما او فكرة او توجه سياسي بيد انه اذا تعارضت (القيم الايدلوجية عند الخبير) مع الاهداف العامة والتفصيلية تعارضاً تاماً) يصار الى حل التعارض بأرجحية الخبرة دائماً على الولاء.

هذا الاطار النظري له صلة كبيرة بازمة من ازماتنا السياسية في العراق ، ولعله يصلح جواباً او بعضاً من الجواب على سؤال مهم /اذا كان الناس قبل عام خرجوا لانتخاب هذه النخبة فلماذا

تتعالى اصواتهم الآن بالندم؟ ولماذا تتهم الجماهير هؤلاء المنتخبين بشتى التهم ؟
أقول:
لعل الاسباب – الواقعية- اكثر دافعية وليست مبررات القول بالتحريض على النخبة الحالية ذلك لأن المؤسسات و الدوائر الحكومية بدءاً من الوزارة و البرلمان قد جرت دون معايير الخبرة ..و اعتمدت على معيار الولاء للاشخاص وليست الممارسة ممارسة طائفية كما فكثير من ابناء الطائفة الحاكمة يعانون من الظلم و الاضطهاد و الجوع و الحرمان واستلاب الحقوق ربما ما يفوق العدد المسموح به كهامش عرضي في التجارب العالمية او ما يفوق المضطهدين من المكونات الاخرى.
اما الولاء (للكتلة السياسية فأنه مركب اذا فككناه سيكون ناتج الولاء للحزب السياسي او للجماعة المشكلة تشكيلاً هرمياً فقط اذا لا يوجد ذلك التشكيل برنامج عمل ولانظرية سياسية ولا فلسفة حكم ولاجماهير مؤمنة تدافع عن هذا البرنامج بل يكفي لرموز هذا الهرم انهم كانوا مع المعارضين في المنافي التي (لجأ اليها هؤلاء فتركوا خيار ان يقاوموا في هجمة الثمانينات او في اذار ١٩٩١ وجهاً مؤخراً) لقد جاءت تجارب شعوب شمال افريقيا (مصر/ تونس/ ليبيا) تدلل على مؤشرات ليست بصالح التجربة التأسيسية العراقية في الخلاص الوطني.
ولا يقف الامر عند فقدان المعايير ، بل دخل عليه عامل اخر هو (التسالم في الوعي او اللاوعي على اقتسام المغانم الوطنية رغم ان الفاتحين هم الاجانب الا ان اخواننا من لم يحصل على (وضع رسمي) منهم يطالب به كأنه (حق مستلب) سواء انطبقت عليه معايير ذلك الوضع او لم تنطبق .. فلقد تقدم مرة رجل لا يحمل شهادة يريد ان يكون رئيساً للمجمع العلمي العراقي ، وطالب آخر بمنصب علمي رفيع جداً وهو لايعرف غير الرثائيات المعروفة و لم يجد في نفسه حرجاً عندما تقدم بالطلب، بل انطلق من شعور وهمي بالاستحقاق ،ولم يكتب من قدم الطلب اليهبقلمه الاحمر ان تلك واحدة من الكبائر الوطنية.
وهكذا :صارت تجربتنا تبحث عن (منصب للرجل) بدل ان تبحث عن خبير للمهمة الادارية او الوظيفية .. حتى تصاعد ذلك فظهر في ثلاثة و اربعين وزارة ، ومئات المستشارين و مئات النواب و المعاونين ، وتصاعد عدد النواب و اعضاء مجالس المحافظات ..

وتضخمت اجهزة الدولة ويكفينا ان هذه التجربة لم تضع خلاصة ختامية لاعمالها المنجزة في سنة او في دورة انتخابية لتتساءل :هل الذي انجزناه يعادل ربع ما انفق عليه من ثروة البلد على ان هذا البلد لو كان يخلو من الجياع واليتامى و المحرومين و العاطلين عن العمل والارامل و المطلقات و اصحاب الدخل الذي لا يوازي المتطلبات لكان الوضع اهون ،ولكن جاء هذا مع خمسة ملايين ارملة ويتيم و ٣٠٪ تحت خط الفقر حتى تبيغ الفقر بأهله ،وبدل ان نراجع مرحلتنا و اخطائها، صرنا نتهم خروج المحرومين الى الشارع بالتهم التي كانت لعنة قذرة لكن لان السلطة استخدمتها استخداماً قمعياً اصبح استخداماً تبريرياً ذرائعياً ولعل الذي عرفهم (من عايشهم) انهم انقى بكثير من هذه التهم ..

لقد ادى فقدان المعايير وعقدة المناصب الى ان يعلن (افلاس الدولة في مجال الانجازات) ويعلن عجز (جهازها الوظيفي بدءاً من الوزارة الى البرلمان بل حتى القضاء عن المستوى المقبول لاداء الدولة الحديثة المدنية الناجحة في اداء مهماتها في حين ان (الخلاص الوطني كان يستلزم) ان تقود تجربة العراق نخبة مهنية عفيفة تصنع (نواتج الحرية و نواتج الخلاص من القمع و الديكتاتورية)، من التقدم و الانجاز الحضاري ما يوازي هذا الخلاص الوطني.

وادى فقدان المعايير الى عجز الدولة ان تكافح الفساد ،بل لقد شرعت الدولة قوانين تشرعن وتفتح الذرائع للأستيلاء غير الشرعي على المال العام فكثير ممن (اعتقل سابقاً لاسباب غير سياسية ،حول اعتقاله حتى يستفيد من مؤسسة السجناء السياسيين) وكثير ممن غادر التحاقاً باهله او زوجة ... الخ تحول الى مفصول سياسي ومنح رواتب ربع قرن من السنين ،بينما لم يمنح الجياع من الرعاية الاجتماعية الا (الفتات) .

وادى فقدان المعايير ان تشكل الوزارة بطريقة ترضية و المساومة على السكوت والبقاء في (وصف الحكومة) مقابل (منصب) بصرف النظر عن الاستحقاق المبني على الخبرة الحقيقية.

وتطرفت (دولة المناصب) فجعلت بيدها تزكية (الدرجات الخاصة!!) ومعنى ذلك صار بيدها ان من يشغل الدرجات الوظيفية الخاصة ،لابد ان يزكى من هرم السلطة ،معتمدين في ذلك على طريق غير معياري ايضاً ،ينأى بنفسه عن المواجهة و المكاشفة والمصارحة و المساءلة

،انما بطريق يعتمد التقييم السري غير الشفاف ممن جاء من بلدان اللجوء متطلعاً ان يحل محل (رموز السلطة السابقة) فتطلب ذلك ان تقصى كل الكفاءات و افرز فقدان المعايير ظواهر في غاية الغربة ..ومن تلك الظواهر :

ان المرشحين لمجالس المحافظات (لايشترط فيهم ان يكونوا من الخبراء) في الادارة والحقوق ، او ممن يحمل مؤهلاً لأدارة شؤون (مليون مواطن على الاقل) في اجواء يضرب بها اعصار الفساد و الارهاب لذلك ترتب وفشل اجهزة الدولة .

وان الفائز في انتخابات مجالس المحافظات ..يجوز له ان يستقيل بعد ان تعاقد مع الناس فيرشح لمجلس النواب تاركاً مجلس المحافظة لغيره ممن لم يفز من قائمته الذي هو الآخر لم يراع اي شرط في التأهيل العلمي المتخصص.

فاذا فاز – سواء باصوات الناس او باصوات القائمة التي رشح فيها- فيجوز له ان يتحول الى السلطة التنفيذية (وزيراً) ليحتل منصباً حتى لو لم تنسجم مؤهلاته مع عمل الوزارة وليصعد غيره من اسفل القائمة ممن يظفر بمقعد في مجلس النواب ليكون نائباً و افرز فقدان المعايير.

ان رواتب (جهاز الدولة) و الرئاسات المتعددة والعاملين فيها رواتب تختلف كثيراً عن سلم الرواتب الوظيفي فيمكن لخريج (اعدادية) الذي يفوز عضواً في مجلس النواب ان يتقاضى راتباً يفوق اربعة اضعاف راتب (استاذ جامعي في اعلى الالقاب العلمية وله خدمة تفوقى ربع قرن).

وله ان يحصل على تقاعد ممتاز بعد انتهاء الدورة بينما ليس لاي موظف ان يتقاعد ب ٨٠٪ الا ان يكمل ربع قرن في الخدمة الوظيفية.

وافرز فقدان المعايير :سقوط هيبة الدولة و الحكومة و النواب و اعضاء مجالس المحافظات في عيون الناس ،فلم يعد المواطن العادي ينظر لاي واحد من هؤلاء نظرة فيها قدر من الاحترام و التقدير ، وحينما لايخاف المواطن من السلطة (لطبيعة التجربة الديموقراطية) تتهاوى هيبة و احترام السلطة فان العلاقة بين المواطن و اجهزة الدولة ستتصدع بشكل واضح.

ولعل من نواتج فقدان المعايير تصدع المشهد المعرفي و الثقافي العراقي الذي يملك تاريخا مجيدا وناصعا سواء على المستوى الاكاديمي او المؤسساتي الثقافية والرسمية وغير الرسمية ،بل نجد ان

الوعي العلمي يتهاوى ،فلا نجد شاعراً ممتازاً ،ولا تشكيلياً رائعا ولا مخترعاً بارعاً ولا روائياً مميزاً و لم يفرز لنا مشهدنا (مبدعين في مجال العلم و الاختراع و الثقافة والادب والفن زمع كل هذا الدمار الثقافي يتدنى مستوى التعليم و يتهاوى مستوى التاهيل الجامعي و الدراسات العليا بشكل لافت.

لكل ذلك: وجد خصوم هذه التجربة.

ان التجربة العراقية بعد ٢٠٠٣ بسبب فقدان المعايير وعقدة المناصب، ستخفق في مجالات عديدة منها انها ستخفق في انجاز الخدمات الضرورية و ستخفق في التقليل من الجياع والمحرومين ،وستخفق في تضييق نطاق الفساد ، وستسكت عن امتيازات غير معقولة وانها بسبب هذا الفقدان ستكون – بنيوياً – عاجزة عن اصلاح ذاتها و اجراء مراجعة حقيقية واعلان برنامج علمي لادارة الدولة، فتلجأ بعد هجمات ارهابية لزعزعة الامن ودفع الدولة الى الهواجس ان تترك التنمية و العلم لتنصرف الى مكافحة الارهاب اختاروا ان يحركوا الناس الذين تضررت حياتهم من جراء فقدان المعايير، فخرجت الناس في ٢٥/شباط لتندد بافضل تجربة ديموقراطية حضارية في عالمنا العربي في القرن الحادي و العشرينفهل :تستطيع التجربة العراقية ان تخرج من مازقها التاريخي؟

هل ستطلب هذه التجربة الحضارية من كل المؤسسات وضع لائحة المقاييس الارفع و الافضل وتطبيق هذه اللائحة على مؤسساتها هل ستندفع لتأسيس (قيم الاستحقاق) ،ومعايير الانجاز و التخصص الدقيق هل ستقارب (مستويات العيش) و تنصرف الى انصاف المحرومين؟ انقاذاً لهذه التجربة الواعدة

هل ستقلل من اعتماد الناس على الوظيفة الحكومية بخطط بديلة لفتح مشاريع امتصاص قوة العمل خارج النطاق الحكومي .

هل ستبادر الى (مبادرة) لتشجيع العلماء والمفكرين في رسم مستقبل حضاري أرصن و جعل المعرفة الاساس في بناء وعي جديد للامة يتناسب مع انتقالهم من عصر الديكتاتورية الظلامية الى الديموقراطية التنويرية.

هل ستطالب (الكتل السياسية) للوزارات ان تقدم الخبراء والمهنيون المميزون الى واجهة العمل الوطني في مختلف مستوياته .

هل ستفكر في التجربة.

تعـديل الدسـتور بمـا يراعـي (الربيـع العربـي) وتعـديل قـوانين الانتخابـات وشروط المرشحين هل سنفكر في تطوير تجربتنا الحضارية بعد اصلاح ما فيها من خلل. نامل ذلك . وان كان صعباً .. بل صعباً يقرب من الاستحالة.